

شركة المساهمة المبسطة في النظام السعودي: الطبيعة النظامية وحدود الإحالة ومركزية النظام الأساس

The Simplified Joint-Stock Company in Saudi Law: Legal Characterisation, Limits of Statutory Referral, and the Centrality of the Articles of Association

الدكتور. عمر بن صالح السعيد

عضو هيئة تدريس، كلية الحقوق، جامعة الملك فيصل

التخصص العام: القانون الخاص - التخصص الدقيق: القانون المدني والتجاري

الأستاذ براهيم بن عبد اللطيف بن عبد الله الدرويش

أخصائي قانوني

ملخص:

أدخل نظام الشركات السعودي الصادر سنة 1443 هـ شركة المساهمة المبسطة إلى البنية النظامية للشركات بوصفها وعاءاً رأسمالياً مرناً يستهدف تيسير التأسيس، وتوسيع المجال التنظيمي للمساهمين، من غير الخروج على السمات الجوهرية لشركات الأموال. غير أن القيمة الحقيقية لهذا الاستحداث لا تكمن في مجرد إضافة شكل جديد إلى تقسيمات الشركات، بل في السؤال الذي أثاره النص منذ صدوره: هل الشركة المساهمة المبسطة مجرد شركة مساهمة خففت بعض قيودها، أم أن المنظم أنشأ بها بناءً نظامياً له خصوصية تقتضي أن تكون الإحالة إلى أحكام شركة المساهمة إحالة مقيدة فعلاً بطبيعة هذا الشكل؟ تنطلق هذه الدراسة من هذا السؤال لا لتعيد عرض الأحكام العامة للشركة المساهمة المبسطة، بل لتحلّ واحدًا من أبرز مواضع التفسير ذات الأثر العملي، وهو العلاقة بين مركزية النظام الأساس من جهة، وحدود الإحالة إلى أحكام شركة المساهمة من جهة أخرى. وتعتمد الدراسة منهجاً تحليلياً نظامياً يقوم على قراءة نصوص نظام الشركات ولائحته التنفيذية، وربطها بالمواد التنظيمية الرسمية ذات الصلة، مع الإفادة من الأدبيات العربية الحديثة المباشرة، وبمقارنة وظيفية محدودة بقدر ما تعين على تفسير النص السعودي.

وتخلص الدراسة إلى أن الشركة المساهمة المبسطة لا يمكن ردها إلى شركة مساهمة تقليدية خففت بعض أعبائها، كما لا يمكن فهمها على أنها شركة تعاقدية منفصلة من منطق شركات الأموال. والأقرب أنها شركة رأسمالية مرنة، يحتل فيها النظام الأساس موقعاً تنظيمياً مركزياً، لكن داخل حدود تملئها النصوص الأمرة، وحماية الغير، وحماية الأقلية، وبقاء السمات الجوهرية لشركات الأموال. وعلى هذا الأساس تقترح الدراسة معياراً تفسيريّاً ثلاثي البنية لضبط الإحالة إلى أحكام شركة المساهمة، قوامه: حفظ الطبيعة الخاصة للشركة، وصيانة استقرار المعاملات وحماية الغير والأقلية، واحترام النصوص الأمرة والهوية الرأسمالية للشركة.

الكلمات المفتاحية: شركة المساهمة المبسطة؛ نظام الشركات السعودي؛ النظام الأساس؛ الإحالة إلى أحكام شركة المساهمة؛ حماية الغير؛ حماية الأقلية؛ تداول الأسهم.

Abstract

The Saudi Companies Law of 1443H introduced the Simplified Joint-Stock Company as a flexible capital-company vehicle intended to facilitate incorporation and enlarge shareholders' scope for internal structuring without departing from the essential features of capital companies. The significance of this form, however, lies not merely in its legislative introduction, but in the interpretive question it raises: is it simply a traditional joint-stock company with lighter burdens, or did the legislator create a distinct legal structure whose referral to the rules of the ordinary joint-stock company is genuinely constrained by its own nature?

This article addresses that question by examining one of the most consequential interpretive issues in the Saudi framework: the relationship between the centrality of the articles of association and the limits of referral to the rules governing the ordinary joint-stock company. It adopts a doctrinal analytical methodology grounded in the Companies Law, its implementing regulations, relevant official regulatory materials, and recent Arabic legal scholarship directly concerned with the subject, while making limited functional use of comparative materials only where they sharpen the interpretation of the Saudi text.

The article argues that the Simplified Joint-Stock Company should neither be reduced to an ordinary joint-stock company with relaxed formalities nor treated as a purely contractual vehicle detached from the logic of capital companies. It is better understood as a flexible capital company in which the articles of association occupy a central regulatory position, though within limits imposed by mandatory rules, the protection of third parties and minority shareholders, and the preservation of the company's capital character. On that basis, the article proposes a three-stage interpretive test for statutory referral: preserving the company's special nature, protecting third parties and minority shareholders, and respecting mandatory rules and the core characteristics of capital companies.

Keywords: Simplified Joint-Stock Company; Saudi Companies Law; articles of association; statutory referral; third-party protection; minority protection; share transfer restrictions.

المقدمة

لا تكمن الصعوبة الحقيقية في الشركة المساهمة المبسطة في أنها من الأشكال المستحدثة في نظام الشركات السعودي، ولا في أنها تمنح المؤسسين قدرًا أوسع من الحرية التنظيمية؛ لأن هذه المعاني، على أهميتها، لم تعد وحدها كافية لتفسير هذا الشكل أو لضبط آثاره العملية. 1352 فالسؤال الذي يفرض نفسه منذ صدور النص ليس: هل استحدث المنظم شركة جديدة؟ بل: كيف ينبغي قراءة هذه الشركة بعد استحداثها؟ وهل المرونة التي أتاحتها النظام تمثل مجرد تخفيف إجرائي داخل البناء التقليدي لشركة المساهمة، أم أنها جزء من إعادة توزيع أعمق للسلطة التنظيمية بين النص العام والنظام الأساس؟ 1353 وهذا السؤال لا يكتسب أهميته من الناحية النظرية وحدها، بل من أثره المباشر في مواضع عملية دقيقة، مثل تحديد موقع النظام الأساس، وحدود سلطته في تنظيم الإدارة والقرار والتداول، ومدى الاحتجاج بقيوده في مواجهة الغير، وحدود سريان أحكام شركة

1352 المملكة العربية السعودية، نظام الشركات، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/132) بتاريخ 1443/12/1هـ، المواد 138-152؛ ووزارة التجارة، «تعرف على أبرز 13 ميزة في نظام الشركات الجديد»، مادة تعريفية منشورة على موقع وزارة التجارة، 29 يونيو 2022م، الرابط: <https://mc.gov.sa/ar/mediacenter/News/Pages/29-06-22-01.aspx>؛ تاريخ آخر مراجعة: 02 ديسمبر 2025م.

1353 المملكة العربية السعودية، نظام الشركات، مرجع سابق، المادة 138؛ وعبد الرحمن بن محمد سليمان الجني، «النظام القانوني لشركة المساهمة المبسطة»، مجلة قضاء، العدد 32، أغسطس 2023م، ص 357-420، ص 360-372.

المساهمة على الشركة المبسطة حيث يسكت النص الخاص. 1354 ففي هذه المواضع لا تكفي العبارات العامة عن المرونة ولا عن طبيعة الشركة، لأن كل حكم عملي فيها يقتضي قدرًا أعلى من الضبط: ما الذي تركه المنظم لإرادة المساهمين فعلاً؟ وما الذي أبقاه في دائرة النص الأمر؟ ومتى تكون الإحالة إلى أحكام شركة المساهمة إحالة متممة، ومتى تتحول إلى وسيلة لابتلاع خصوصية هذا الشكل؟ 1355

وقد تناولت الأدبيات العربية الحديثة الشركة المساهمة المبسطة من زوايا متعددة. فهناك دراسات اتجهت إلى بناء الإطار العام للنظام القانوني للشركة وخصائصها وأحكامها، كما في دراسة الجبني، ودراسات ركزت على المقارنة مع القانون الفرنسي أو على إبراز المصدر المقارن لهذا الشكل، كما عند سلام والشهراني والعيسوي ونهال عبد الله، ودراسات خصصت عناية أكبر للتأسيس والإدارة أو لخصوصيات الشركة أو لبعض جوانب التقييم النقدي، كما عند جرجس، والغشامي، والمعجل، وآل عليان. 1356 غير أن هذه الأعمال، على قيمتها، لم تجعل مركز البحث في معيار الإحالة إلى أحكام شركة المساهمة، ولم تُفرد بالقدر الكافي العلاقة بين مركزية النظام الأساس من جهة، وحدود المرونة وحماية الغير والأقلية من جهة أخرى. 1357 ومن هنا فإن محل تميز هذه الدراسة لا يتمثل في إعادة وصف الأحكام أو إعادة تبويب ما استقر في الأدبيات، بل في نقل بؤرة التحليل من السؤال عن خصائص الشركة في ذاتها إلى السؤال عن كيفية قراءة هذا الشكل عند سكوت النص، وكيفية ضبط الإحالة إلى أحكام شركة المساهمة من غير أن تبتلع خصوصيته أو تنفلت من حدوده. 1358

وعلى هذا الأساس تتمثل مساهمة الدراسة في أمرين مترابطين. أولهما إعادة بناء الطبيعة النظامية للشركة بوصفها شركة رأسمالية مرنة، لا مجرد مساهمة مخففة ولا بناءً تعاقدياً خالصاً. وثانيهما اقتراح معيار ثلاثي البنية لاختبار سريان أحكام شركة المساهمة في المواضع التي يرد فيها الفراغ أو الغموض. وبذلك فالمقال لا يزاحم الأدبيات السابقة في موضوعها العام، بل يشتبك معها في موضع أدق ظل أقرب إلى التقرير منه إلى الضبط: موضع الإحالة، وسلطان النظام الأساس، وحدود الاحتجاج، وما يتولد عن ذلك في الإدارة والتداول وحماية الغير والأقلية. 1359 ومرد الحاجة إلى هذا الإسهام أن الجدل في هذا الباب لم يعد يدور حول أصل

- 1354 وزارة التجارة، «تأسيس شركة مساهمة مبسطة»، صفحة الخدمة الرسمية بموقع وزارة التجارة، الرابط: <https://mc.gov.sa/ar/eservices/Pages/ServiceDetails.aspx?slID=94>؛ تاريخ آخر مراجعة: 02 ديسمبر 2025م؛ ووزارة التجارة، «دليل خدمة تأسيس شركة مساهمة مبسطة»، دليل إداري منشور على موقع وزارة التجارة، تحديث 29 مايو 2025م، الرابط: <https://mc.gov.sa/ar/eservices/Documents/94.pdf>؛ تاريخ آخر مراجعة: 02 ديسمبر 2025م.
- 1355 محمد أحمد عبد الخالق سلام، وسلطان محمد عبدالله آل موسى الشهراني، «الإطار القانوني لشركة المساهمة المبسطة: دراسة مقارنة بين النظام السعودي والقانون الفرنسي»، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، العدد 43، أكتوبر 2023م، ص 2007-2055، ص 2015-2018؛ ومروة محمد محمد عبد الحميد العيسوي، «النظام القانوني لشركة المساهمة المبسطة في إطار النظام السعودي الجديد للشركات 1443هـ: دراسة مقارنة»، القانونية، العدد 15، 2024م، ص 87-131، ص 90-98.
- 1356 عبدالرحمن بن محمد سليمان الجبني، «النظام القانوني لشركة المساهمة المبسطة»، مرجع سابق، ص 357-420؛ ومحمد أحمد عبد الخالق سلام، وسلطان محمد عبدالله آل موسى الشهراني، «الإطار القانوني لشركة المساهمة المبسطة: دراسة مقارنة بين النظام السعودي والقانون الفرنسي»، مرجع سابق، ص 2007-2055؛ ومروة محمد محمد عبد الحميد العيسوي، «النظام القانوني لشركة المساهمة المبسطة في إطار النظام السعودي الجديد للشركات 1443هـ: دراسة مقارنة»، مرجع سابق، ص 87-131؛ ونهال فتحي أحمد عبدالله، «شركة المساهمة المبسطة في النظامين الفرنسي والسعودي»، المجلة العلمية للبحوث الإدارية والمحاسبية والاقتصادية والقانونية، مج 3، ع 3، سبتمبر 2025م، ص 275-386؛ وجوهر نبيل ميشيل جرجس، «التنظيم القانوني لتأسيس وإدارة شركة المساهمة المبسطة في النظام السعودي: دراسة تحليلية مقارنة»، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، مج 21، ع 3، سبتمبر 2024م، ص 59-87؛ وحسين أحمد محمد الغشامي، «خصوصيات شركة المساهمة المبسطة في النظام السعودي»، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، مج 10، ع 3، سبتمبر 2024م، ص 1-29؛ وبدر محمد غضبان المعجل، «إدارة شركة المساهمة المبسطة وفق نظام الشركات السعودي»، مجلة مصر المعاصرة، مج 116، ع 558، أبريل 2025م، ص 451-520؛ وشايع بن عبدالله آل عليان، «أحكام شركة المساهمة المبسطة في النظام السعودي: دراسة تحليلية نقدية»، مجلة جامعة طيبة للحقوق، مج 4، ع 8، ديسمبر 2025م، ص 257-288.
- 1357 عبدالرحمن بن محمد سليمان الجبني، «النظام القانوني لشركة المساهمة المبسطة»، مرجع سابق، ص 357-362؛ وحسين أحمد محمد الغشامي، «خصوصيات شركة المساهمة المبسطة في النظام السعودي»، مرجع سابق، ص 4-5.
- 1358 شايع بن عبدالله آل عليان، «أحكام شركة المساهمة المبسطة في النظام السعودي: دراسة تحليلية نقدية»، مرجع سابق، ص 279-286؛ وبدر محمد غضبان المعجل، «إدارة شركة المساهمة المبسطة وفق نظام الشركات السعودي»، مرجع سابق، ص 455-461.
- 1359 ومروة محمد محمد عبد الحميد العيسوي، «النظام القانوني لشركة المساهمة المبسطة في إطار النظام السعودي الجديد للشركات 1443هـ: دراسة مقارنة»، مرجع سابق، ص 100-104؛ وحسين أحمد محمد الغشامي، «خصوصيات شركة المساهمة المبسطة في النظام السعودي»، مرجع سابق، ص 6-8.

مشروعية الشركة ولا حول حداثة الاستحداث، بل حول كيفية قراءة النص حين يسكت، وكيفية ضبط سلطان النظام الأساس حين يتسع، وكيفية منع هذا الاتساع من الانقلاب إلى اضطراب في التمثيل أو في تداول السهم أو في حماية الغير والأقلية. 1360
وتعتمد الدراسة لتحقيق ذلك منهجاً تحليلياً نظامياً يتحدد بمادة البحث وحدود الإشكال الذي يعالجه. 1361 فمادة التحليل الأولى هي نصوص نظام الشركات ولائحته التنفيذية لأنها تحدد أصل البناء النظامي للشركة وحدود الإحالة والمرونة، والثانية هي المواد التنظيمية الرسمية ذات الصلة، ولا سيما ما يتصل بالتأسيس وتعديل النظام الأساس وتحديث سجل المساهمين، لأن موضع النزاع لا ينفصل عن آليات القيد والاحتجاج والممارسة النظامية الفعلية. أما المادة الثالثة فهي الأدبيات العربية الحديثة المباشرة التي عالجت الشركة المساهمة المبسطة من حيث تأسيسها أو مقارنتها أو إدارتها أو خصوصياتها أو نقدها؛ إذ لا يمكن بناء دعوى الفجوة ولا المعيار المقترح من غير اشتباك مباشر مع هذا الرصيد. وتستعمل المقارنة الوظيفية استعمالاً محدوداً لا لإقامة دراسة مستقلة في القانون المقارن، بل بقدر ما يعين على إضاءة وظيفة النص السعودي وحدوده حيث يلتبس التكيف أو تنازع القراءات. 1362

ولا تقصد الدراسة استيعاب جميع تطبيقات الشركة المساهمة المبسطة، بل تنحصر في موضع الإحالة وحدود سلطان النظام الأساس وأثارهما في الإدارة والتداول والاحتجاج. ومن ثم تنتظم الدراسة في ثلاثة مباحث مترابطة: يتناول أولها الطبيعة النظامية للشركة المساهمة المبسطة؛ تمهيداً لضبط تكييفها داخل عائلة شركات الأموال، ويعالج ثانياً مركزية النظام الأساس وحدود الحرية التنظيمية وما يتصل بالقيد والاحتجاج والسهم وسجل المساهمين، ويخصص ثالثاً لضبط الإحالة إلى أحكام شركة المساهمة من خلال الإدارة والتمثيل وحماية الغير والأقلية والمعيار التفسيري المقترح. 1363

المبحث الأول: الطبيعة النظامية للشركة المساهمة المبسطة

إذا كان ضبط الإحالة إلى أحكام شركة المساهمة متوقفاً على فهم الطبيعة النظامية للشركة المساهمة المبسطة، فإن نقطة البدء المنهجية لا تكون إلا من تحديد هذا التكيف نفسه. ومن ثم يتجه هذا المبحث إلى بيان البناء النظامي للشركة وخصائصها الأساسية، ثم إلى اختبار موقعها بين شركة المساهمة التقليدية والبناء التعاقدي؛ لأن ضبط هذا الموضوع هو الذي يحدد ابتداءً مقدار ما تحتمله من مرونة، وما لا تحتمله من خروج عن منطق شركات الأموال.

المطلب الأول: البناء النظامي للشركة وخصائصها الأساسية

إذا أريد فهم الشركة المساهمة المبسطة فهماً منضبطاً، وجب البدء من النص النظامي نفسه لا من التوصيفات التي قد توجي بها التسمية. 1364 فالنظام لم يكتف بإطلاق الاسم، بل رسم ملامح هذا الشكل من خلال عناصر محددة: يجوز تأسيس الشركة من شخص واحد أو أكثر، ويكون رأس مالها مقسماً إلى أسهم، وتكون الشركة وحدها مسؤولة عن الالتزامات والديون الناشئة عن نشاطها، ولا يسري عليها الحد الأدنى لرأس المال المقرر لشركة المساهمة. 1365

1360 وزارة التجارة، «تحديث سجل المساهمين»، صفحة الخدمة الرسمية بموقع وزارة التجارة، الرابط :

<https://mc.gov.sa/ar/eservices/Pages/ServiceDetails.aspx?SID=66> : تاريخ آخر مراجعة: 02 ديسمبر 2025م؛ ووزارة التجارة، «دليل خدمة تحديث سجل المساهمين»، دليل

إجرائي منشور على موقع وزارة التجارة، تحديث 28 أكتوبر 2025م، الرابط <https://mc.gov.sa/ar/eservices/Documents/66.pdf> : تاريخ آخر مراجعة: 02 ديسمبر 2025م.

1361 اختير هذا البناء المنهجي لأن مادة النزاع في البحث تتولد من النصوص وأثارها العملية، لا من معطيات ميدانية أو إحصائية.

1362 المملكة العربية السعودية، اللائحة التنفيذية لنظام الشركات، الصادرة بقرار وزير التجارة رقم (284) بتاريخ 1444/06/23هـ؛ ومحمد أحمد عبد الخالق سلام، وسلطان محمد عبدالله آل موسى الشهراني، «الإطار القانوني لشركة المساهمة المبسطة: دراسة مقارنة بين النظام السعودي والقانون الفرنسي»، مرجع سابق، ص 2048-2049.

1363 التقسيم الوارد في الخطة منبثق من مشكلة البحث وطبيعته.

1364 المملكة العربية السعودية، نظام الشركات، مرجع سابق، المادة 138؛ وصالح عدنان العمر، وأحمد حسن العزام، وجمال طلال يوسف النعيمي، «التنظيم القانوني لشركة المساهمة المبسطة وفقاً لنظام الشركات السعودي لسنة 1443هـ: دراسة مقارنة»، المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية، مج 15، ع 3، 2023م، ص 70-105، ص 75-76.

1365 المملكة العربية السعودية، نظام الشركات، مرجع سابق، المادتان 138 و139؛ وعبد الرحمن بن محمد سليمان الجني، «النظام القانوني لشركة المساهمة المبسطة»، مرجع سابق، ص 365-366.

وتدفع هذه العناصر منذ البداية إلى الحذر من قراءتين غير دقيقتين. فالقول إنها شركة تعاقدية خالصة يصطدم بانتماها الصريح إلى منطق شركات الأموال؛ لأن السهم ورأس المال المحدد ومسؤولية الشركة وحدها ليست خصائص عرضية يمكن تجاوزها بالتنظيم الداخلي. 1366 وفي المقابل، فإن ردها إلى شركة مساهمة تقليدية بعد إزالة بعض الأعباء الإجرائية يتعثر عند مواضع نصية لا يمكن تفسيرها على أنها مجرد تبسيط شكلي، ولا سيما ما يتصل بحلول المساهمين محل الجمعيات العامة، ومرونة البناء الإداري، واتساع دور النظام الأساس. 1367

ومن هنا يبدو توصيفها بوصفها شركة رأسمالية مرنة أقرب إلى الدقة. 1368 ولا يراد بهذا الوصف مجرد جمع وصفي بين المرونة والطابع الرأسمالي، بل الإشارة إلى بنية نظامية مزدوجة: فهي رأسمالية لأن السمات الجوهرية لشركات الأموال ما تزال حاکمة فيها، وهي مرنة لأن المنظم لم يبق البنية المؤسسية التقليدية لشركة المساهمة على إطلاقها، بل نقل جانباً معتبراً من تنظيم الداخل إلى النظام الأساس. 1369

وتظهر هذه المرونة في أكثر من موضع. فالمساهمون يحلون فيها محل الجمعية العامة العادية وغير العادية في نطاق ما يسري على الشركة من أحكام، كما أن الإدارة لا تنحصر في مجلس إدارة بالمعنى التقليدي، بل قد يتولاها رئيس أو مدير أو أكثر أو مجلس إدارة أو غير ذلك مما يحدده النظام الأساس. 1370 ويكشف ذلك أن مركز الثقل في هذا الشكل لا يستقر كله في النص العام، وإنما يتوزع بين النص والنظام الأساس، بحيث يرسم الأول الحدود، ويتولى الثاني تنظيم مساحات الداخل التي تركها له النظام. 1371

المطلب الثاني: تكييف الشركة المساهمة المبسطة بين شركة المساهمة التقليدية والبناء التعاقدية

ينشأ كثير من الاضطراب في قراءة الشركة المساهمة المبسطة من ميل بعض الكتابة إلى أحد طرفين: طرف يراها شركة مساهمة تقليدية خففت بعض متطلباتها، وطرف يبالغ في الحرية التنظيمية حتى يقارب بها شركات الأشخاص أو البنى التعاقدية الحرة. 1372 والأدق أن أيّاً من هذين الطرفين لا يستوعب النص في بنيته ووظيفته على نحو كامل.

فأما اختزالها في شركة مساهمة مخففة، فيغفل أن المنظم لم يكتف بإزالة حد أدنى لرأس المال أو بتبسيط بعض الإجراءات، بل أعاد بناء الداخل المؤسسي للشركة في مواضع أساسية. فالحلول محل الجمعيات العامة، ومرونة الإدارة، وإمكان القرار بالتمرير، واتساع سلطان النظام الأساس في تنظيم التداول والقرار، كلها ليست تخفيفات هامشية، وإنما مؤشرات على أن المنظم قصد نقل جزء معتبر من التنظيم من النموذج المؤسسي الجامد إلى الوثيقة الخاصة. 1373

1366 عبدالرحمن بن محمد سليمان الجني، «النظام القانوني لشركة المساهمة المبسطة»، مرجع سابق، ص 366-372؛ ومروة محمد عبد الحميد العيسوي، «النظام القانوني لشركة المساهمة المبسطة في إطار النظام السعودي الجديد للشركات 1443هـ: دراسة مقارنة»، مرجع سابق، ص 94-97.

1367 حسين أحمد محمد الغشامي، «خصوصيات شركة المساهمة المبسطة في النظام السعودي»، مرجع سابق، ص 8-13؛ ومحمد أحمد عبد الخالق سلام، وسلطان محمد عبدالله آل موسى الشهراني، «الإطار القانوني لشركة المساهمة المبسطة: دراسة مقارنة بين النظام السعودي والقانون الفرنسي»، مرجع سابق، ص 2030-2026.

1368 المملكة العربية السعودية، نظام الشركات، مرجع سابق، المواد 142 و145 و146؛ ومروة محمد عبد الحميد العيسوي، «النظام القانوني لشركة المساهمة المبسطة في إطار النظام السعودي الجديد للشركات 1443هـ: دراسة مقارنة»، مرجع سابق، ص 100-104.

1369 عبدالرحمن بن محمد سليمان الجني، «النظام القانوني لشركة المساهمة المبسطة»، مرجع سابق، ص 390-416؛ وشايح بن عبدالله آل عليان، «أحكام شركة المساهمة المبسطة في النظام السعودي: دراسة تحليلية نقدية»، مرجع سابق، ص 267-273.

1370 محمد أحمد عبد الخالق سلام، وسلطان محمد عبدالله آل موسى الشهراني، «الإطار القانوني لشركة المساهمة المبسطة: دراسة مقارنة بين النظام السعودي والقانون الفرنسي»، مرجع سابق، ص 2026-2027؛ والمملكة العربية السعودية، نظام الشركات، مرجع سابق، المواد 138 و142 و145.

1371 عبدالرحمن بن محمد سليمان الجني، «النظام القانوني لشركة المساهمة المبسطة»، مرجع سابق، ص 390-416.

1372 صالح عدنان العمر، وأمجد حسن العزام، وجمال طلال يوسف النعيمي، «التنظيم القانوني لشركة المساهمة المبسطة وفقاً لنظام الشركات السعودي لسنة 1443هـ: دراسة مقارنة»، مرجع سابق، ص 80-84.

1373 صالح عدنان العمر، وأمجد حسن العزام، وجمال طلال يوسف النعيمي، «التنظيم القانوني لشركة المساهمة المبسطة وفقاً لنظام الشركات السعودي لسنة 1443هـ: دراسة مقارنة»، مرجع سابق، ص 80-101؛ وشايح بن عبدالله آل عليان، «أحكام شركة المساهمة المبسطة في النظام السعودي: دراسة تحليلية نقدية»، مرجع سابق، ص 267-273.

وأما فهمها على أنها بناء تعاقدى خالص، فيغفل من جهته أن اتساع سلطان النظام الأساس لا يلغي الحدود الآمرة، ولا يمحو السهم بوصفه وحدة من وحدات رأس المال، ولا يعفي من مقتضيات القيد والاحتجاج. كما لا يسوغ تحويل الشركة إلى كيان يهيمن فيه الاعتبار الشخصي على نحو ينسف طبيعتها الرأسمالية. ¹³⁷⁴

ولهذا فإن القيمة التفسيرية الحقيقية لا تكمن في اختيار أحد الوصفين الجاهزين، بل في الاعتراف بأن الشركة المساهمة المبسطة تحتل موضعاً وسيطاً داخل عائلة شركات الأموال. فهي لا تغادر منطق هذه العائلة، لكنها تخفف من صرامة بنيتها المؤسسية التقليدية وتفتح مجالاً أوسع للتصميم الداخلي. ¹³⁷⁵ ومن هنا يترتب على تكييفها أثر مباشر في التفسير: فكل قراءة ترددها إلى شركة مساهمة مخففة على إطلاقها توسع الإحالة إلى أحكام شركة المساهمة على حساب خصوصيتها، وكل قراءة ترددها إلى بناء تعاقدى خالص توسع سلطان النظام الأساس على حساب النصوص الآمرة وحماية الغير والأقلية. ¹³⁷⁶

المبحث الثاني: مركزية النظام الأساس وحدود الحرية التنظيمية

إذا استقر أن الشركة المساهمة المبسطة ليست مجرد شركة مساهمة مخففة ولا بناءً تعاقدياً منفلاً، برزت الأداة التي تتجسد فيها خصوصيتها العملية، وهي النظام الأساس. ولهذا يتناول هذا المبحث مركزية النظام الأساس في تنظيم البنية الداخلية للشركة، ثم يقف عند حدود الحرية التنظيمية في المسائل التي يتصل بها القيد والاحتجاج والسهم وسجل المساهمين والقيود على التداول؛ لأن هذه المواضع هي التي يظهر فيها الأثر العملي الأوضح لاتساع السلطة التنظيمية للمساهمين.

المطلب الأول: النظام الأساس كأداة تنظيمية مركزية وحجيتها في مواجهة الغير

تكشف الشركة المساهمة المبسطة عن أهم ملامحها لا من اسمها، بل من موقع النظام الأساس فيها. ¹³⁷⁷ فالنظام الأساس هنا ليس ملحفاً شكلياً بالتأسيس، وإنما هو الأداة التي تتوزع من خلالها السلطة داخل الشركة، وتحدد بها صور الإدارة، وآليات القرار، وقيود تداول الأسهم، والنصاب اللازم للاجتماعات والقرارات، وغير ذلك من المسائل التي يتجسد فيها الفرق بين هذا الشكل وشركة المساهمة التقليدية. ¹³⁷⁸

وقد أكد النظام هذه المركزية حين اشترط أن يشتمل النظام الأساس على بيانات جوهرية تتصل، فضلاً عن اسم الشركة وغرضها ومركزها ومدتها ورأس مالها، بالإدارة، والتنازل عن الأسهم، واجتماعات المساهمين وقراراتهم، والنصاب اللازم لصحتها ولصدورها. ¹³⁷⁹ كما تكشف المواد الإجرائية الرسمية التي وفرتها وزارة التجارة في خدمة التأسيس ونماذج الخدمات وتعديل النظام الأساس عن مركزية هذه الوثيقة في البناء العملي للشركة، لا عن كونها مجرد مستند شكلي يملأ مرة واحدة ثم يهمل. ¹³⁸⁰ غير أن تقرير هذه المركزية لا يساوي إطلاق الحرية التنظيمية على نحو مجرد. فالنظام نفسه يوجب قيد النظام الأساس وما يطرأ عليه من تعديل في السجل التجاري، ولا يجيز الاحتجاج به على الغير إلا بعد هذا القيد. ¹³⁸¹ وهذه القاعدة ذات مغزى خاص في الشركة المساهمة المبسطة؛ لأن توسيع سلطان النظام الأساس، إن لم يلزمه إحكام في القيد والاحتجاج، قد يحول حرية التنظيم

¹³⁷⁴ عبدالرزاق الباز، «الوضع القانوني للشريك في شركة المساهمة المبسطة»، مسارات في الأبحاث والدراسات القانونية، العدد 21، 2021م، ص 278-303، ص 278-285؛ وحسين أحمد محمد الغشامي، «خصوصيات شركة المساهمة المبسطة في النظام السعودي»، مرجع سابق، ص 17-24.

¹³⁷⁵ عبدالرحمن بن محمد سليمان الجبلي، «النظام القانوني لشركة المساهمة المبسطة»، مرجع سابق، ص 417-418.

¹³⁷⁶ مروة محمد محمد عبدالحميد العيسوي، «النظام القانوني لشركة المساهمة المبسطة في إطار النظام السعودي الجديد للشركات 1443هـ: دراسة مقارنة»، مرجع سابق، ص 104-98.

¹³⁷⁷ المملكة العربية السعودية، نظام الشركات، مرجع سابق، المادتان 140 و142.

¹³⁷⁸ عبدالرحمن بن محمد سليمان الجبلي، «النظام القانوني لشركة المساهمة المبسطة»، مرجع سابق، ص 390-412.

¹³⁷⁹ المملكة العربية السعودية، نظام الشركات، مرجع سابق، المواد 1/140 و142 و145.

¹³⁸⁰ وزارة التجارة، «تعديل عقد التأسيس / نظام أساس»، صفحة الخدمة الرسمية بموقع وزارة التجارة، الرابط :

<https://mc.gov.sa/ar/eservices/Pages/ServiceDetails.aspx?slD=82>؛ تاريخ آخر مراجعة: 02 ديسمبر 2025م؛ ووزارة التجارة، «نماذج الخدمات»، صفحة منشورة على موقع وزارة التجارة، تتضمن نموذج نظام أساس لشركة مساهمة مبسطة، الرابط <https://mc.gov.sa/ar/Pages/Service-Forms.aspx>؛ تاريخ آخر مراجعة: 02 ديسمبر 2025م.

¹³⁸¹ المملكة العربية السعودية، نظام الشركات، مرجع سابق، المادة 8.

الداخلي إلى أداة لإرباك المتعاملين الخارجيين أو تحميلهم بقيود لم تشهر على الوجه الذي يقرره النظام. 1382 ولا يعني ذلك انتقاص مركزية النظام الأساس، بل ضبط آثارها حين تتجاوز الداخل التنظيمي للشركة إلى نطاق الاحتجاج في مواجهة الغير. ومن هنا تقوم القراءة المنضبطة للنظام الأساس في هذا الشكل على أصليين لا يجوز إغفال أحدهما. الأول أن النظام الأساس هو المرجع الأول لفهم البناء الداخلي للشركة في المساحات التي تركها النظام له. والثاني أنه لا يعمل في فراغ، بل داخل إطار تحدده النصوص الأمرة وقواعد الشهر والاحتجاج ومقتضيات استقرار المعاملات. 1383 وأي قراءة تغلب أحد الأصلين على نحو يستبعد الآخر تنتهي إما إلى تعاقدية زائدة، وإما إلى إفراغ خصوصية الشركة المبسطة من مضمونها. 1384

المطلب الثاني: رأس المال، والسهم، وسجل المساهمين، والقيود على التداول
لا يغير عدم اشتراط الحد الأدنى لرأس المال في الشركة المساهمة المبسطة من كونها شركة رأسمالية. 1385 فالمقصود من هذا الإعفاء هو تيسير النفاذ إلى هذا الشكل وإزالة بعض الأثقال الأولية التي قد تحول دون استعماله في المشروعات الناشئة أو المتوسطة، لا إضعاف البناء الرأسمالي للشركة أو تحويل السهم إلى مجرد حصة تعاقدية مرنة كيفما اتفق. 1386 ولهذا ظل رأس المال فيها مقسماً إلى أسهم، وظلت البيانات المتعلقة برأس المال وعدد الأسهم وأنواعها وفئاتها والحقوق المتصلة بها من البيانات التي يجب بيانها في النظام الأساس أو في إجراءات التأسيس ذاتها. 1387 كما أن النظام لم يترك شأن الحصص، وبخاصة الحصص العينية، من غير ضابط، بل نظم تقييمها ومسؤولية المؤسسين أو المساهمين عن عدالة ذلك التقييم حيث يوجب المقام ذلك. 1388 وهذا كله يدل على أن المرونة المقصودة ليست مرونة في محو الطبيعة الرأسمالية، بل مرونة في الدخول إلى هذا الوعاء وفي تنظيم بعض شؤونه الداخلية. 1389

وتبلغ هذه المسألة ذروتها في السهم وقيود التداول. فالشركة المساهمة المبسطة تحتفظ من حيث الأصل بقابلية الأسهم للتداول، لكن المنظم أتاح للنظام الأساس أن يورد قيوداً على هذا التداول، كاشتراط الموافقة على النقل أو حظر التصرف مدة معينة أو ترتيب آثار خاصة على مخالفة القيود التنظيمية. 1390 وهذه الحرية مفهومة في ضوء الغاية من هذا الشكل؛ لأنه قد يخدم، في بعض الأحوال، مشروعات يقوم فيها قدر من الاعتبار الشخصي أو الثقة المتبادلة بين المستثمرين، بحيث لا يكون إطلاق التداول دائماً هو الحل الأكثر ملاءمة. 1391

إلا أن القيد على التداول لا يكون مشروعاً لمجرد وروده في النظام الأساس. فالمعتبر ليس مكان القيد فقط، بل أثره وطبيعته. فإذا كان القيد يخدم استقرار المشروع أو بنيته الخاصة من غير أن يعطل حق المساهم في التصرف تعطيلاً جوهرياً، كان مندرجاً في

1382 نايف بن سلطان الشريف، القانون التجاري السعودي: في ضوء الأنظمة التجارية الحديثة والاجتهادات القضائية بالملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، 1443هـ/2021م، ص 233-240.

1383 وزارة التجارة، «تعديل عقد التأسيس / نظام أساس»، مرجع سابق؛ وصالح عدنان العمر، وأحمد حسن العزام، وجمال طلال يوسف النعيمي، «التنظيم القانوني لشركة المساهمة المبسطة وفقاً لنظام الشركات السعودي لسنة 1443هـ: دراسة مقارنة»، مرجع سابق، ص 100-101.

1384 المرجع الأخير، ص 101-102.

1385 المملكة العربية السعودية، نظام الشركات، مرجع سابق، المادة 2/139؛ ووزارة التجارة، «تعرف على أبرز 13 ميزة في نظام الشركات الجديد»، مرجع سابق.

1386 عبدالرحمن بن محمد سليمان الجبني، «النظام القانوني لشركة المساهمة المبسطة»، مرجع سابق، ص 367-368.

1387 المملكة العربية السعودية، نظام الشركات، مرجع سابق، المادة 1/140؛ ووزارة التجارة، «دليل خدمة تأسيس شركة مساهمة مبسطة»، مرجع سابق.

1388 المملكة العربية السعودية، نظام الشركات، مرجع سابق، المادة 141؛ وصالح عدنان العمر، وأحمد حسن العزام، وجمال طلال يوسف النعيمي، «التنظيم القانوني لشركة المساهمة المبسطة وفقاً لنظام الشركات السعودي لسنة 1443هـ: دراسة مقارنة»، مرجع سابق، ص 90-92.

1389 عبدالرحمن بن محمد سليمان الجبني، «النظام القانوني لشركة المساهمة المبسطة»، مرجع سابق، ص 369-384.

1390 المملكة العربية السعودية، نظام الشركات، مرجع سابق، المادتان 151 و152؛ وعبدالرحمن بن محمد سليمان الجبني، «النظام القانوني لشركة المساهمة المبسطة»، مرجع سابق، ص 410-412.

1391 صالح عدنان العمر، وأحمد حسن العزام، وجمال طلال يوسف النعيمي، «التنظيم القانوني لشركة المساهمة المبسطة وفقاً لنظام الشركات السعودي لسنة 1443هـ: دراسة مقارنة»، مرجع سابق، ص 80-84.

نطاق الحرية التنظيمية التي اعترف بها النظام. 1392 والغرض من المثال الآتي ليس تقرير حكم جزمي في كل فرض مشابه، بل إبراز الحد الفاصل بين التنظيم المشروع والمصادرة المقنعة. ويمكن تقريب ذلك بمثال افتراضي يكشف محل الحجة على نحو أوضح: فلو نص النظام الأساس على حظر نقل الأسهم عشر سنوات كاملة من غير استثناء، ومن غير آلية شراء إلزامية، ومن غير مبرر يتصل بطبيعة المشروع أو بمرحلة تأسيسه، فإن مثل هذا القيد لا يبدو مجرد تنظيم للتداول، بل يقترب من تعطيل جوهر الأثر المالي والعملي للسهم. ولا تظهر أهمية هذا المثال في فرضه المجرد، بل في أنه يكشف أن معيار المشروع لا يتعلق بوجود القيد من عدمه، وإنما بصلته بوظيفة مشروعة مع إبقاء السهم داخل حدوده الرأسمالية العملية. 1393 أما إذا قصر القيد مدة معقولة، وربطها بحماية استقرار المشروع في مرحلته الأولى، وأتاح في الوقت نفسه مساراً منضبطاً للخروج أو الموافقة أو الشراء، فإن الأمر يندرج في نطاق التنظيم المشروع لا في نطاق المصادرة المقنعة. 1394

وتأكد أهمية هذا التحليل إذا ربط بسجل المساهمين. فالسجل في الشركة المساهمة المبسطة ليس مجرد أداة إدارية لتدوين الأسماء، بل هو أداة قانونية تمس إثبات الصفة، وصحة انتقال السهم في مواجهة الشركة، وممارسة حق التصويت، وحضور الاجتماعات، وتحديد من له مركز المساهم في علاقتها الداخلية والخارجية. 1395 ولهذا خصصت وزارة التجارة خدمة مستقلة لتحديث سجل المساهمين، وأصدرت لها دليلاً إجرائياً خاصاً، بما يكشف أن انتظام السجل في هذا النوع من الشركات ليس شأنًا ثانويًا، بل عنصراً مؤثراً في استقرار المراكز القانونية داخل الشركة. 1396

المبحث الثالث: الإحالة إلى أحكام شركة المساهمة وضبطها

متى تحدد تكييف الشركة المساهمة المبسطة. وتبين موقع النظام الأساس في بنيتها، برزت المشكلة التفسيرية الأهم، وهي حدود الإحالة إلى أحكام شركة المساهمة. ومن هنا ينعطف هذا المبحث إلى بيان أثر تلك الإحالة في مسائل الإدارة والتمثيل وحماية الغير والأقلية، ثم إلى صياغة معيار يضبط سريان الأحكام المحال إليها من غير أن يفرغ هذا الشكل من خصوصيته أو يردّه، من حيث الأثر، إلى النموذج التقليدي الذي قصد المنظم تخفيفه جزئياً.

المطلب الأول: الإدارة والتمثيل وحماية الغير والأقلية

تعد الإدارة المجال الأوضح الذي تظهر فيه خصوصية الشركة المساهمة المبسطة، كما أنه المجال الذي تتكشف فيه حدود هذه الخصوصية. 1397 فالنظام أجاز أن يتولى الإدارة رئيس أو مدير أو أكثر أو مجلس إدارة أو غير ذلك مما يحدده النظام الأساس، وهو ما يكشف بوضوح أن المنظم لم يفرض هندسة مؤسسية واحدة، بل أعطى المساهمين مساحة لتصميم البنية الإدارية التي تلائم مشروعهم. 1398

غير أن هذه المرونة لا تعني أن الإدارة في الشركة المبسطة متروكة للفراغ أو للاجتهاد المفتوح. فالمسألة ليست أن للشركة حرية كيفما اتفق، بل أن لها حرية تصميم منضبطة. فإذا حدد النظام الأساس طريقة الإدارة، وصلاحيات القائمين بها، وحدود تمثيلهم،

1392 صالح عدنان العمر، وأمجد حسن العزام، وجمال طلال يوسف النعيمي، «التنظيم القانوني لشركة المساهمة المبسطة وفقاً لنظام الشركات السعودي لسنة 1443هـ: دراسة مقارنة»، مرجع سابق، ص 98-101؛ وشايع بن عبدالله آل عليان، «أحكام شركة المساهمة المبسطة في النظام السعودي: دراسة تحليلية نقدية»، مرجع سابق، ص 279-286. 1393 يستفاد من منطقتي المادتين 151 و152 من نظام الشركات، ومن الغاية التنظيمية التي أبرزتها الأدبيات المباشرة، أن معيار المشروع لا يقف عند مجرد ورود القيد في النظام الأساس، بل يتصل بطبيعته وأثره: انظر: المملكة العربية السعودية، نظام الشركات، مرجع سابق، المادتين 151 و152؛ وصالح عدنان العمر، وأمجد حسن العزام، وجمال طلال يوسف النعيمي، «التنظيم القانوني لشركة المساهمة المبسطة وفقاً لنظام الشركات السعودي لسنة 1443هـ: دراسة مقارنة»، مرجع سابق، ص 98-101. 1394 شايع بن عبدالله آل عليان، «أحكام شركة المساهمة المبسطة في النظام السعودي: دراسة تحليلية نقدية»، مرجع سابق، ص 279-286. 1395 عبدالرحمن بن محمد سليمان الجبني، «النظام القانوني لشركة المساهمة المبسطة»، مرجع سابق، ص 401-406؛ والمملكة العربية السعودية، نظام الشركات، مرجع سابق، المادة 112.

1396 وزارة التجارة، «تحديث سجل المساهمين»، مرجع سابق؛ ووزارة التجارة، «دليل خدمة تحديث سجل المساهمين»، مرجع سابق. 1397 المملكة العربية السعودية، نظام الشركات، مرجع سابق، المادة 142؛ وبدر محمد غضبان المعجل، «إدارة شركة المساهمة المبسطة وفق نظام الشركات السعودي»، مرجع سابق، ص 471-473.

1398 جورج نبيل ميشيل جرجس، «التنظيم القانوني لتأسيس وإدارة شركة المساهمة المبسطة في النظام السعودي: دراسة تحليلية مقارنة»، مرجع سابق، ص 78-83؛ وبدر محمد غضبان المعجل، «إدارة شركة المساهمة المبسطة وفق نظام الشركات السعودي»، مرجع سابق، ص 470-490.

ووسائل عزلهم أو إنهاء ولايتهم، أمكن القول إن الشركة استعملت المرونة التي منحها لها المنظم استعمالاً منظماً. 1399 أما إذا جاء التنظيم مجعلاً أو مضطرباً، أو ترك مسائل جوهرية مثل العزل والاختصاص والتمثيل إلى ما بعد التأسيس أو إلى أغلبية متغيرة من غير ضابط، فإن المرونة تنقلب من ميزة إلى مصدر نزاع وعدم يقين. 1400

وتظهر قيمة هذا التحليل بوجه خاص في مسألتَي العزل والتمثيل. فعدم حصر الإدارة في صورة مؤسسية واحدة يفتح الباب لتنوع الصور، لكنه لا يلزم منه فتح المجال لاستعمال العزل أو إعادة التشكيل الإداري استعمالاً تعسفياً. 1401 كما أن النظام الأساس، مهما اتسع، لا ينبغي أن يتحول إلى وسيلة سهلة للتنصل من آثار التمثيل في مواجهة الغير حسن النية، وإلا انتقل الاضطراب من داخل الشركة إلى الخارج. 1402

ولهذا تبرز أهمية حماية الغير في هذا الموضوع. فالاتجاه المنسجم مع طبيعة الشركة المساهمة المبسطة لا يجيز التوسع في تمكين الشركة من التمسك بالقيود الداخلية في مواجهة المتعامل حسن النية، ولا سيما حين يكون قد اعتمد على ظاهر السلطة في إبرام التصرف. 1403 وبهذا المعنى لا تكون حماية الغير فكرة طارئة على هذا الباب، بل عنصراً لازماً لضبط العلاقة بين مرونة الداخل واستقرار التعامل في الخارج. 1404

ويمكن اختبار ذلك أيضاً بصورة افتراضية موجزة: فلو نص النظام الأساس على أن المدير لا يبرم عقود التوريد التي تتجاوز مبلغاً معيناً إلا بعد موافقة المساهمين، ثم أبرم مدير ظاهر السلطة عقداً مع متعامل حسن النية من غير أن يكون هذا القيد الداخلي قد شهر أو كان المتعامل عالماً به، فإن التوسع في الاحتجاج بهذا القيد على الغير يهدد الثقة المشروعة في ظاهر التمثيل، ويجعل مرونة الداخل عبئاً على الخارج. 1405 أما إذا كان القيد قد شهر على وجه منضبط، واقترن بظروف تكشف علم المتعامل به أو سوء نيته، فإن الموازنة تختلف، ويغدو النظر في أثره أقرب إلى مقتضى القواعد العامة في التمثيل والاحتجاج. 1406 وتكمن فائدة المثال في أنه يبين أن حماية الغير ليست قيداً خارجياً على الشركة المساهمة المبسطة، بل عنصراً مفسراً لطبيعتها يمنع تحويل النظام الأساس من وسيلة لتنظيم التمثيل إلى أداة لإرباكه.

المطلب الثاني: معيار ضبط الإحالة وتطبيقاته

تنص المادة المنظمة للشركة المساهمة المبسطة على أن أحكام شركة المساهمة تسري عليها فيما لم يرد به نص خاص وبما يتفق مع طبيعتها. 1407 وهذه العبارة القصيرة تختزن أكثر مشكلات التفسير أهمية؛ فهي لا تسمح بتجاهل أحكام شركة المساهمة تجاهلاً كاملاً، لكنها في الوقت نفسه لا تجيز سريانها على نحو آلي يفرغ الشركة المبسطة من خصوصيتها. 1408

1399 صالح عدنان العمر، وأمجد حسن العزام، وجمال طلال يوسف النعيمي، «التنظيم القانوني لشركة المساهمة المبسطة وفقاً لنظام الشركات السعودي لسنة 1443هـ: دراسة مقارنة»، مرجع سابق، ص 93-98.

1400 جورج نبيل ميشيل جرجس، «التنظيم القانوني لتأسيس وإدارة شركة المساهمة المبسطة في النظام السعودي: دراسة تحليلية مقارنة»، مرجع سابق، ص 78-83.

1401 شايح بن عبدالله آل عليان، «أحكام شركة المساهمة المبسطة في النظام السعودي: دراسة تحليلية نقدية»، مرجع سابق، ص 273-279.

1402 المملكة العربية السعودية، نظام الشركات، مرجع سابق، المادة 4/142.

1403 المرجع نفسه.

1404 شايح بن عبدالله آل عليان، «أحكام شركة المساهمة المبسطة في النظام السعودي: دراسة تحليلية نقدية»، مرجع سابق، ص 273-279.

1405 يستفاد من القواعد المتعلقة بالتمثيل والاحتجاج، ومن منطلق المادة 4/142 تحديداً، أن القيود الداخلية لا يحتج بها في مواجهة الغير على إطلاقها متى اعتمد على ظاهر السلطة بحسن نية؛ انظر: المملكة العربية السعودية، نظام الشركات، مرجع سابق، المادة 4/142؛ وشايح بن عبدالله آل عليان، «أحكام شركة المساهمة المبسطة في النظام السعودي: دراسة تحليلية نقدية»، مرجع سابق، ص 273-279.

1406 المملكة العربية السعودية، نظام الشركات، مرجع سابق، المادة 8؛ ووزارة التجارة، «تعديل عقد التأسيس / نظام أساس»، مرجع سابق.

1407 المملكة العربية السعودية، نظام الشركات، مرجع سابق، المادة 138.

1408 عبدالرحمن بن محمد سليمان الجني، «النظام القانوني لشركة المساهمة المبسطة»، مرجع سابق، ص 367-373؛ جورج نبيل ميشيل جرجس، «التنظيم القانوني لتأسيس وإدارة شركة المساهمة المبسطة في النظام السعودي: دراسة تحليلية مقارنة»، مرجع سابق، ص 63-65.

ولهذا لا يكفي، في تقدير هذه الدراسة، أن يقال إن الإحالة مقيدة بالطبيعة ثم يترك الأمر لهذا التعبير المجمل. فالصيغة النصية نفسها تفرض السؤال: كيف تختبر هذه الطبيعة؟ ومتى يقال إن حكماً معيناً من أحكام شركة المساهمة ينسجم مع الشركة المبسطة، ومتى يقال إنه يعيدها، من حيث الأثر، إلى النموذج التقليدي الذي أراد المنظم تجاوزه جزئياً؟¹⁴⁰⁹

والأقرب إلى الصواب أن يضبط هذا الموضوع بمعيار تفسيري ثلاثي. والمعيار الآتي معيار تفسيري مقترح، غايته تقليل مساحة التذبذب في تطبيق الإحالة، لا ادعاء استنفاد جميع صورها. ويبدأ الاختبار الأول من حفظ الطبيعة الخاصة للشركة. ومعناه أن كل حكم يراد نقله من شركة المساهمة لا بد أن يختبر أولاً على ضوء الغاية من استحداث الشركة المبسطة. فإذا كان تطبيق ذلك الحكم يؤدي إلى إعادة إنتاج شركة المساهمة التقليدية في جوهرها، أو إلى إبطال المساحة التنظيمية التي قصدها المنظم في النظام الأساس، وجب التوقف في سريانه أو تضيق فهمه.¹⁴¹⁰

ثم يأتي الاختبار الثاني، وهو حماية الغير والأقلية واستقرار المعاملات. فليس كل ما ينسجم مع مرونة الداخل جائزاً بالقدر نفسه إذا كان يفرض إلى الإضرار بالغير أو إلى إهدار الحماية الأساسية للمساهمين الأقلية أو إلى زعزعة الاعتماد المشروع على مظهر السلطة أو على وضوح المركز القانوني للسهم.¹⁴¹¹ وفي هذا الموضوع لا يكفي التمسك بحرية المساهمين، لأن منطق الشركة المساهمة المبسطة لم يرقم على إطلاق هذه الحرية، بل على توسيعها داخل إطار منضبط.¹⁴¹²

وأخيراً يأتي الاختبار الثالث، وهو احترام النصوص الأمرة والهوية الرأسمالية للشركة. فحتى إذا أمكن من حيث الأصل أن ينسجم حكم عام مع مرونة الشركة، فإن هذا لا يبيح تجاوزه للنصوص الأمرة، ولا يسمح بمحو السمات الجوهرية للشركة بوصفها شركة رأسمالية ذات رأس مال مقسم إلى أسهم، وقواعد الشهر والاحتجاج، ومقتضيات حماية الثقة في المعاملات.¹⁴¹³

وقد يعترض على هذا المعيار بأنه يحمل عبارة «بما يتفق مع طبيعتها» فوق ما تحتل، أو أنه يستبدل النص باجتهاد تفسيري واسع. وهذا اعتراض جاد لو كان المقترح يطلق سلطة تقديرية مجردة أو ينشئ قيوداً من خارج البنية النظامية. غير أن الذي تقترحه الدراسة أضيق من ذلك؛ فهو لا يصنع معياراً مفارقاً للنص، بل يرتب العناصر الكامنة فيه: خصوصية الشكل، وحماية الغير والأقلية، وبقاء النصوص الأمرة والهوية الرأسمالية للشركة. ومن ثم فهو لا يوسع مساحة الحذر، بل يحدها ويمنع أن تتحول الإحالة إلى مسلك آلي أو أن يتحول النظام الأساس إلى سلطة بلا ضابط.¹⁴¹⁴

وتظهر فائدة هذا المعيار عند تطبيقه على مواضع النزاع العملية. ففي قيود تداول الأسهم لا يكفي أن يقال إن الشركة مرنة، بل يجب التمييز بين القيد الذي يخدم استقرار المشروع وبنيته الخاصة، والقيد الذي ينتهي إلى تعطيل غير مشروع لانتقال السهم. وفي سلطات الإدارة لا يكفي أن يقال إن النظام الأساس هو المرجع، بل يجب وزن ذلك بحماية الغير حسن النية وحدود النص الأمر. وفي قرارات المساهمين لا يكفي أن يقال إنهم يحلون محل الجمعيات العامة، بل يجب أيضاً السؤال عن الحد الأدنى الذي لا يستقيم معه إهدار وضوح القرار أو إضعاف حماية الأقلية في المسائل الجوهرية.¹⁴¹⁵

¹⁴⁰⁹ شايح بن عبدالله آل عليان، «أحكام شركة المساهمة المبسطة في النظام السعودي: دراسة تحليلية نقدية»، مرجع سابق، ص 279-286.

¹⁴¹⁰ المرجع نفسه، ص 279-286.

¹⁴¹¹ حسين أحمد محمد الغشامي، «حماية حقوق المساهمين الإدارية في شركة المساهمة في نظام الشركات السعودي»، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، مج 19، ع 4، ديسمبر 2022م، ص 130-140؛ وراشد عبدالله الخثلان، «حقوق المساهمين الإدارية في شركة المساهمة في نظام الشركات السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/3 وتاريخ 1437/1/28هـ»، مجلة الندوة للدراسات القانونية، العدد 18، نوفمبر 2018م، ص 18-31.

¹⁴¹² المرجع نفسه.

¹⁴¹³ المملكة العربية السعودية، نظام الشركات، مرجع سابق، المواد 8 و138 و151 و152؛ والمملكة العربية السعودية، اللائحة التنفيذية لنظام الشركات، مرجع سابق، المواد 2 و3 و85.

¹⁴¹⁴ أيوب صبيح، «شركة الأسهم المبسطة»، مرجع سابق، ص 79-90؛ وفاطمة رزق مصطفى، «النظام القانوني لشركة الأسهم المبسطة "دراسة في القانون الفرنسي"»، مجلة البحوث القانونية والإقتصادية (المنصورة)، مج 12، ع 80، يونيو 2022م، ص 650-693، ص 684؛ وعبد الرحمن بن محمد سليمان الجبني، «النظام القانوني لشركة المساهمة المبسطة»، مرجع سابق، ص 390-415.

¹⁴¹⁵ عبد الرحمن بن محمد سليمان الجبني، «النظام القانوني لشركة المساهمة المبسطة»، مرجع سابق، ص 390-416؛ وشايح بن عبدالله آل عليان، «أحكام شركة المساهمة المبسطة في النظام السعودي: دراسة تحليلية نقدية»، مرجع سابق، ص 257-264.

وهذا المعنى لا يدعي هذا المعيار أنه يحل كل تفصيل، ولا أنه يغني عن الاجتهاد القضائي أو عن التطوير التنظيمي اللاحق، لكنه، في الأقل، ينقل تفسير الشركة المساهمة المبسطة من مستوى الانطباع العام إلى مستوى أقرب إلى الضبط المنهجي. ومن شأن ذلك أن يقرب تفسير الشركة المساهمة المبسطة من الضبط المنهجي؛ لأن التردد المجرد لمرونتها لا يكفي ما لم يقترن بأداة تفسيرية تميز بين مواضع المشروعية ومواضع التجاوز. **1416**

الخاتمة

يبين هذا البحث أن الصعوبة الحقيقية في الشركة المساهمة المبسطة لا تكمن في مجرد استحداثها شكلاً جديداً داخل نظام الشركات، بل في كيفية قراءتها بعد هذا الاستحداث. فالمشكلة ليست في وجود الإحالة إلى أحكام شركة المساهمة، وإنما في ضبطها على نحو لا يحولها إلى وسيلة لمحو خصوصية الشركة التي أرادها المنظم أصلاً. **1417** ومن هنا لم يكن كافياً رد الشركة إلى شركة مساهمة تقليدية خففت بعض أعبائها، كما لم يكن صحيحاً فهمها بوصفها بناءً تعاقدياً حرّاً منفصلاً عن منطق شركات الأموال. **1418**

وتتمثل القيمة المضافة لهذا البحث، في ضوء الأدبيات الحديثة المباشرة، في تركيزه على موضع تفسيري أدق: كيفية ضبط الإحالة إلى أحكام شركة المساهمة حين يتسع سلطان النظام الأساس، وكيف يمنع هذا الاتساع من الإضرار باستقرار المعاملات أو من إضعاف حماية الغير والأقلية. **1419** وهذا المعنى لا يقتصر المقال على إعادة تنظيم ما سبق، بل يقترح أداة تفسيرية قابلة للاختبار في مواضع النزاع العملية التي كشفها المتن.

وقد انتهت الدراسة إلى أن الشركة المساهمة المبسطة أقرب إلى أن تفهم بوصفها شركة رأسمالية مرنة يحتل فيها النظام الأساس موقعاً تنظيمياً مركزياً، لكن داخل حدود تفرضها النصوص الأمرة، ومقتضيات القيد والاحتجاج، وحماية الأقلية، وبقاء السمات الجوهرية لشركات الأموال. **1420** كما انتهت إلى أن مركزية النظام الأساس لا تعني إطلاقاً في الاحتجاج، ولا تعفي من إحكام السجل، ولا تسوغ جعل القيود الداخلية حجة مطلقة في مواجهة من اعتمد على ظاهر السلطة أو على وضوح المركز القانوني للسهم. **1421**

وعلى هذا الأساس اقترحت الدراسة معياراً تفسيرياً ثلاثي البنية لضبط الإحالة إلى أحكام شركة المساهمة، يبدأ بحفظ الطبيعة الخاصة للشركة، ثم يزن ذلك بحماية الغير والأقلية واستقرار المعاملات، ثم ينتهي إلى احترام النصوص الأمرة والهوية الرأسمالية للشركة. ولا تكمن قيمة هذا المعيار في كونه بديلاً عن الاجتهاد، بل في أنه يمنح التفسير إطاراً أشد انضباطاً في أكثر المواضع قابلية للنزاع، ولا سيما ما يتصل بالنظام الأساس، وتداول الأسهم، والإدارة، وحجية القيود الداخلية. **1422**

1416 المملكة العربية السعودية، نظام الشركات، مرجع سابق، المادة 138؛ وعبدالرحمن بن محمد سليمان الجبني، «النظام القانوني لشركة المساهمة المبسطة»، مرجع سابق، ص 418-417.

1417 المرجعان نفسيهما.

1418 صالح عدنان العمر، وأمجد حسن العزام، وجمال طلال يوسف النعيمي، «التنظيم القانوني لشركة المساهمة المبسطة وفقاً لنظام الشركات السعودي لسنة 1443هـ: دراسة مقارنة»، مرجع سابق، ص 101-103.

1419 عبدالرحمن بن محمد سليمان الجبني، «النظام القانوني لشركة المساهمة المبسطة»، مرجع سابق، ص 418-417؛ ومحمد أحمد عبدالخالق سلام، وسلطان محمد عبدالله آل موسى الشهراني، «الإطار القانوني لشركة المساهمة المبسطة: دراسة مقارنة بين النظام السعودي والقانون الفرنسي»، مرجع سابق، ص 2048-2049؛ وحسين أحمد محمد الغشامي، «خصوصيات شركة المساهمة المبسطة في النظام السعودي»، مرجع سابق، ص 25-26.

1420 المملكة العربية السعودية، نظام الشركات، مرجع سابق، المواد 8 و 138 و 140 و 142 و 151 و 152؛ صالح عدنان العمر، وأمجد حسن العزام، وجمال طلال يوسف النعيمي، «التنظيم القانوني لشركة المساهمة المبسطة وفقاً لنظام الشركات السعودي لسنة 1443هـ: دراسة مقارنة»، مرجع سابق، ص 101-103؛ وشايع بن عبدالله آل عليان، «أحكام شركة المساهمة المبسطة في النظام السعودي: دراسة تحليلية نقدية»، مرجع سابق، ص 267-286.

1421 المملكة العربية السعودية، نظام الشركات، مرجع سابق، المادتان 8 و 142/4؛ ووزارة التجارة، «تحديث سجل المساهمين»، مرجع سابق؛ ووزارة التجارة، «دليل خدمة تحديث سجل المساهمين»، مرجع سابق.

1422 شايع بن عبدالله آل عليان، «أحكام شركة المساهمة المبسطة في النظام السعودي: دراسة تحليلية نقدية»، مرجع سابق، ص 279-286؛ وحسين أحمد محمد الغشامي، «حماية حقوق المساهم الإدارية في شركة المساهمة في نظام الشركات السعودي»، مرجع سابق، ص 130-140.

ومن ثم فإن ما تحتاجه الممارسة العملية في المرحلة القادمة ليس مزيداً من التردد المجرد لمرونة الشركة المساهمة المبسطة، بل مزيداً من الدقة في صياغة أنظمتها الأساسية، ومزيداً من الوضوح في تفسير أثر تلك الصياغة في مواجهة المساهمين والغير، ومزيداً من الحذر من التوسع غير المنضبط في الإحالة أو من إطلاق سلطان الوثيقة الخاصة على حساب النص العام. 1423 وبهذا المعنى لا تعيد هذه الدراسة عرض أحكام الشركة فحسب، بل تحاول أن تقدم معياراً عملياً لقراءتها.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب والدراسات القانونية

- أيوب صبحي، «شركة الأسهم المبسطة»، مجلة منازعات الأعمال، العدد 74، فبراير 2023م، ص 70-101.
- بدر محمد غضبان المعجل، «إدارة شركة المساهمة المبسطة وفق نظام الشركات السعودي»، مجلة مصر المعاصرة، مج 116، ع 558، أبريل 2025م، ص 451-520.
- حسين أحمد محمد الغشامي، «خصوصيات شركة المساهمة المبسطة في النظام السعودي»، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، مج 10، ع 3، سبتمبر 2024م، ص 1-29.
- حسين أحمد محمد الغشامي، «حماية حقوق المساهم الإدارية في شركة المساهمة في نظام الشركات السعودي»، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، مج 19، ع 4، ديسمبر 2022م، ص 117-144.
- راشد عبد الله الخثلان، «حقوق المساهم الإدارية في شركة المساهمة في نظام الشركات السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/3 وتاريخ 1437/1/28هـ»، مجلة الندوة للدراسات القانونية، العدد 18، نوفمبر 2018م، ص 3-31.
- شايع بن عبد الله آل عليان، «أحكام شركة المساهمة المبسطة في النظام السعودي: دراسة تحليلية نقدية»، مجلة جامعة طيبة للحقوق، مج 4، ع 8، ديسمبر 2025م، ص 257-288.
- صالح عدنان العمر، وأحمد حسن العزام، وجمال طلال يوسف النعيمي، «التنظيم القانوني لشركة المساهمة المبسطة وفقاً لنظام الشركات السعودي لسنة 1443هـ: دراسة مقارنة»، المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية، مج 15، ع 3، 2023م، ص 70-105.
- عبد الرحمن بن محمد سليمان الجهني، «النظام القانوني لشركة المساهمة المبسطة»، مجلة قضاء، العدد 32، أغسطس 2023م، ص 357-420.
- عبدالرزاق الباز، «الوضع القانوني للشريك في شركة المساهمة المبسطة»، مسارات في الأبحاث والدراسات القانونية، العدد 21، 2021م، ص 278-303.
- فاطمة رزق مصطفى، «النظام القانوني لشركة الأسهم المبسطة (دراسة في القانون الفرنسي)»، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية (المنصورة)، مج 12، ع 80، يونيو 2022م، ص 633-677.
- محمد أحمد عبد الخالق سلام، و سلطان محمد عبد الله آل موسى الشهراني، «الإطار القانوني لشركة المساهمة المبسطة: دراسة مقارنة بين النظام السعودي والقانون الفرنسي»، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، العدد 43، أكتوبر 2023م، ص 2055-2007.
- مروة محمد محمد عبد الحميد العيسوي، «النظام القانوني لشركة المساهمة المبسطة في إطار النظام السعودي الجديد للشركات 1443هـ: دراسة مقارنة»، القانونية، العدد 15، 2024م، ص 87-131.
- نايف بن سلطان الشريف، القانون التجاري السعودي: في ضوء الأنظمة التجارية الحديثة والاجتهادات القضائية بالمملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، 1443هـ/2021م.

نهال فتحي أحمد عبد الله، «شركة المساهمة المبسطة في النظامين الفرنسي والسعودي»، *المجلة العلمية للبحوث الإدارية والمحاسبية والاقتصادية والقانونية*، مج 3، ع 3، سبتمبر 2025م، ص 275-386.

جورج نبيل ميشيل جرجس، «التنظيم القانوني لتأسيس وإدارة شركة المساهمة المبسطة في النظام السعودي: دراسة تحليلية مقارنة»، *مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية*، مج 21، ع 3، سبتمبر 2024م، ص 59-87.

ثانياً: الأنظمة واللوائح

المملكة العربية السعودية، نظام الشركات، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/132) بتاريخ 1443/12/1هـ.

المملكة العربية السعودية، اللائحة التنفيذية لنظام الشركات، الصادرة بقرار وزير التجارة رقم (284) بتاريخ 1444/6/23هـ.

ثالثاً: المصادر التنظيمية والخدمية الإلكترونية

وزارة التجارة، «تعرف على أبرز 13 ميزة في نظام الشركات الجديد»، مادة تعريفية منشورة على موقع وزارة التجارة، 29 يونيو 2022م، الرابط <https://mc.gov.sa/ar/mediacenter/News/Pages/29-06-22-01.aspx>، تاريخ آخر مراجعة: 02 ديسمبر 2025م.

وزارة التجارة، «تأسيس شركة مساهمة مبسطة»، صفحة الخدمة الرسمية بموقع وزارة التجارة، الرابط: <https://mc.gov.sa/ar/eservices/Pages/ServiceDetails.aspx?slID=94>؛ تاريخ آخر مراجعة: 02 ديسمبر 2025م.

وزارة التجارة، «دليل خدمة تأسيس شركة مساهمة مبسطة»، دليل إجرائي منشور على موقع وزارة التجارة، تحديث 29 مايو 2025م، الرابط <https://mc.gov.sa/ar/eservices/Documents/94.pdf>؛ تاريخ آخر مراجعة: 02 ديسمبر 2025م.

وزارة التجارة، «تحديث سجل المساهمين»، صفحة الخدمة الرسمية بموقع وزارة التجارة، الرابط: <https://mc.gov.sa/ar/eservices/Pages/ServiceDetails.aspx?slID=66>؛ تاريخ آخر مراجعة: 02 ديسمبر 2025م.

وزارة التجارة، «دليل خدمة تحديث سجل المساهمين»، دليل إجرائي منشور على موقع وزارة التجارة، تحديث 28 أكتوبر 2025م، الرابط <https://mc.gov.sa/ar/eservices/Documents/66.pdf>؛ تاريخ آخر مراجعة: 02 ديسمبر 2025م.

وزارة التجارة، «تعديل عقد التأسيس / نظام أساس»، صفحة الخدمة الرسمية بموقع وزارة التجارة، الرابط: <https://mc.gov.sa/ar/eservices/Pages/ServiceDetails.aspx?slID=82>؛ تاريخ آخر مراجعة: 02 ديسمبر 2025م.

وزارة التجارة، «نماذج الخدمات»، صفحة منشورة على موقع وزارة التجارة، تتضمن نموذج نظام أساس لشركة مساهمة مبسطة، الرابط <https://mc.gov.sa/ar/Pages/Service-Forms.aspx>؛ تاريخ آخر مراجعة: 02 ديسمبر 2025م.